

انماط التوسع العمراني لبلدية المنصور

آمنة محمد رحيم حميدي أ.د. محمد صالح ربيع

الجامعة المستنصرية/ كلية التربية/ قسم الجغرافية

mohalageli@Uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص:-

يعود تاريخ بلدية المنصور إلى أربعينيات القرن الماضي لذلك هي من بلديات بغداد الحديثة وليس الأثرية القديمة، اذ بدأت نشأتها في ثاني مراحل التوسع العمراني لمدينة بغداد في الجهة الغربية من بغداد (الكرخ) في حين أنه في الجهة الشرقية من بغداد (الرصافة) نشأت بغداد الجديدة. وكان للتنامي والانتساع العمراني الحاصل على غربي بغداد (جانب الكرخ) بصمة كبيرة في الازدهار والنمو الذي شهدته بلدية المنصور، فشيدت العديد من المنشآت العمرانية من قبل الحكومة مثل: إقامة مطار المثنى سنة 1936 وتطوير مجمع السكك سنة 1951 (محطة غربي بغداد العالمية) هذا فضلا عن إنشاء شارع المنصور الرئيس وإنشاء معسكر الوشاش (حديقة الزوراء حالياً).

زاد عدد سكان بلدية المنصور بشكل كبير منذ تأسيسها سنة 1965 الى سنة 2020 اي من 290,157 نسمة الى 475,752 نسمة وبنسبة نمو بلغت 0.03 وزاد على اثر ذلك عدد محلات البلدية من 9 محلات الى 12 محلة، ودفعت هذه الزيادة السكانية الدولة على إنشاء وحدات سكنية جديدة داخل أو قرب المناطق الزراعية، إذ قامت الدولة عبر مؤسساتها وبمساعدة المصرف العقاري بتوزيع الاراضي لغرض مواجهة الزيادة المستمرة في نمو السكان التي شكلت ظاهرة حرجة في البلدية.

وادی تنامي وتزايد أسعار الأراضي المجاورة للمدينة لاسيما الزراعي منها دوراً في تشجيع ملاك هذه الأراضي على بيعها من أجل أغراض غير زراعية كالصناعة أو السكن، فازداد امتداد السكن داخل الأراضي الزراعية والحقول، وواجهت بلدية المنصور ظاهرة تجزئة الوحدات السكنية إلى وحدات سكنية صغيرة بعد سنة 2003 ولأسباب كثيرة منها تردي الوضع الاقتصادي للأسرة فضلاً عن ارتفاع اسعار العقار نتيجة ضعف الانظمة والقوانين.

اتخذت بلدية المنصور ثلاثة أنماط عند توسعها نحو الاطراف هي: نمط التوسع العشوائي (غير المخطط) والنمط المخطط ونمط التوسع الخطي او الشريطي، ولعل اخطرها هو التوسع العشوائي اذ تحتوي البلدية على (25) مجمع سكني عشوائي يضم (1696) داراً سكنية غير مخططة، واتخذ نمط التوسع العشوائي (غير المخطط) ثلاثة أشكال هي: النمط التراكمي والنمط المتعدد النوى ونمط التوسع المترج.

اما التوسع وفق النمط الخطي الشريطي فكان باتجاهات متعددة مع طول الطرق الرئيسة المنبثقة من مدينة بغداد باتجاه محيطها الخارجي الرئيس متمثلاً بمحاذاة طريق المطار - قضاء أبو غريب وبمحاذاة طريق (سريع بلدية الرشيد - بلدية الشعلة) وبمحاذاة طريق (سريع ابو غريب - قضاء أبو غريب) متخذاً شكلاً طويلاً ممتداً من جهة الشمال الشرقي الى جهة الشمال الغربي.

ويتخذ نمط التوسع المخطط في البلدية وفقاً لضوابط وآليات المخطط الأساس للبلدية أي يتم من خلال تدخل السلطات التخطيطية وتبعا لسياسة الدولة.

الكلمات المفتاحية: التوسع العمراني، بلدية المنصور، النمو السكاني، التوسع العشوائي، التوسع المخطط.

Patterns of urban expansion of the municipality of Mansour

Amna Mohamed Rahim Prof. Dr. Mohamed Saleh Rabie
Mustansiriyah University/ College of Education/ Department of Geography

Abstract:

The history of Al-Mansour municipality dates back to the forties of the last century, so it is one of the modern municipalities of Baghdad, not the ancient one. The urban growth and expansion that took place in western Baghdad (the Karkh side) had a great imprint on the prosperity and growth witnessed by the Al-Mansour municipality, so many urban facilities were built by the government, such as: the establishment of Al-Muthanna Airport in 1936 and the development of the railway complex in 1951 (West Baghdad International Station), this is in addition About the construction of the main Mansour Street and the establishment of Al-Wash camp (currently Al-Zawra Park).

The population of Al-Mansour municipality has increased significantly since its establishment in 1965 to 2020, i.e. from 290,157 to 475,752 people, with a growth rate of 0.03. As a result, the number of municipality shops increased from 9 to 12, and this population increase prompted the state to establish new housing units within Or near agricultural areas, as the state, through its institutions and with the help of the Real Estate Bank, distributed lands for the purpose of facing the continuous increase in population growth, which constituted a critical phenomenon in the municipality.

The growth and increase in the prices of the lands adjacent to the city, especially the agricultural ones, played a role in encouraging the owners of these lands to sell them for non-agricultural purposes such as industry or housing. The extension of housing within agricultural lands and fields increased, and Al-Mansour municipality faced the phenomenon of fragmentation of housing units into small housing units after 2003 and for reasons Many of them include the deteriorating economic situation of the family, as well as the rise in real estate prices as a result of weak regulations and laws.

Al-Mansour Municipality has adopted three patterns when expanding towards the outskirts: the random (unplanned) expansion pattern, the planned pattern, and the linear or stripe expansion pattern. Perhaps the most dangerous of which is the random expansion, as the municipality contains (25) random housing complexes that include (1696) unplanned residential houses. The pattern of random (unplanned) expansion took three forms: the cumulative pattern, the multi-core pattern, and the gradual expansion pattern.

As for the expansion according to the linear bar pattern, it was in multiple directions with the length of the main roads emanating from the city of Baghdad towards its main external surroundings, represented by the airport road - Abu Ghraib district and along the road (Al-Rasheed Municipality Highway-Al-Shula Municipality) and along the (Abu Ghraib Highway-Abu Ghraib District) It takes a longitudinal shape extending from the northeast to the northwest.

The planned expansion pattern in the municipality is taken in accordance with the controls and mechanisms of the basic plan of the municipality, that is, through the intervention of the planning authorities and according to the policy of the state.

Keywords: patterns of urban expansion, Al-Mansour municipality.

المقدمة:

يعد التوسع العمراني عن تطفل المدينة لما هو خارج حدودها العمرانية أو انتهاز المساحات الخالية فيها بسبب تنامي أعداد الأفراد القاطنة فيها وتناقص قدرتها الاستيعابية للبناء، ويتم تنفيذ ذلك بإنشاء عمارات جديدة للسكن من قبل

هيئات مختصة وفق تخطيطات وتنظيمات هندسية، وما تتطلبه وتحتاجه هذه الوحدات السكنية من خدمات وتجهيزات متعددة ...، أو ربما يتم تنفيذ هذا التمدد المدني بشكل عشوائي خالي من التنظيم على حساب الأراضي المزروعة، ويعد تنامي الفوضى والمتطلبات السلعية والخدمية في المدينة وتناقص مقدرتها الاستيعابية للكثافة الهائلة من السكان أهم ما يميز مصطلح التوسع العمراني، إضافة عما يتسبب ذلك من أثر على الطبيعة نتيجة تزايد البناء وما يحتاجه من متطلبات كالأراضي والموارد الجديدة، واتساع المدن إلى مناطق بعيدة عنها.

إن انتشار وتضخم المراكز الحضرية يعد سمة من سمات عصرنا الحالي، على اختلاف أشكاله وأنماطه ومؤثراته نتيجة التطور التكنولوجي، لاسيماً وسائط النقل ذات الأثر الكبير في أنماط اتساع المدن الذي يعد مشكلة أغلب مدن العالم، ولا سيما المدن الكبيرة التي لا يمكن التحكم بها، إذ توفر وسائط النقل امكانية عالية للحصول على ما تحتاجه من مواد وسلع ومن ثم تتجاوز ضعف موارد اقليمها الضئيلة، وبالمقارنة بين الدول النامية سريعة التطور والتمدن وبين الدول المتقدمة ذات التمدن التدريجي نجد هذه المشكلة أكبر وأكثر اتساعاً في الدول النامية، ومن خلال المقارنة بين حقبتين متباينتين من الزمن لمدينة ما يمكننا إدراك كم الانتشار والتمدن المساحي لها.

مشكلة البحث الرئيسية: يمكن طرح مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

1- ما العوامل التي تقف وراء التوسع العمراني لبلدية المنصور؟

2- ما أنماط التوسع العمراني لبلدية المنصور؟

3- هل هناك توافق بين أنماط التوسع والخصوصية المكانية للبلدية؟

فرضية البحث: يفترض البحث ما يأتي:

1- ان هناك عوامل عديدة تقف وراء التوسع العمراني لبلدية المنصور يأتي في مقدمتها الزيادة في عدد السكان والحاجة الى السكن.

2- من المؤكد ان تتمخض عدة أنماط للتوسع العمراني. أنماط التوسع قد تنشذ عن الخصوصية المكانية للبلدية لطالما لم تخضع لقوانين توجه اتساعها .

هدف البحث: يهدف البحث الى ما يأتي:

التوصل الى اي مدى تتسجم أنماط التوسع المكاني مع خطة المدينة لغرض اتخاذ الاجراءات المناسبة لمعالجة الخلل في ذلك.

أولاً: عوامل التوسع العمراني لبلدية المنصور

يمكن عرض اهم العوامل التي ظهر تأثيرها في عملية التوسع المساحي والعمراني لبلدية المنصور وكالاتي:

النمو السكاني

يعرف النمو السكاني لمجتمع ما من خلال زيادة المعدلات الكلية للسكان، والتي تستمد مؤشراتها من مصدرين هما الزيادة الطبيعية الفرق بين (الولادات والوفيات) والهجرة⁽¹⁾. وهذا يمكن ان ينطبق على بلدية المنصور اذ تشير الإحصاءات ان بلدية المنصور شهدت زيادة في اعداد سكانها بصورة متواصلة للمدة (1957-2020) الجدول (16) فقد بلغ سكان البلدية لسنة 1965 (290,157) نسمة، وبمعدل نمو سنوي (32.03%) وهو اكبر من معدل مدينة بغداد والذي بلغ (14.98%)، اما المدة الأخيرة (2017-2020) فتشير التوقعات الى ان سكان بلدية المنصور بلغ

(1) فلاح جابر جاسم الغرابي، النمو السكاني وانعكاساته على البناء الاجتماعي دراسة نظرية تحليلية لمشكلات السكان في الوطن العربي، مجلة القادسية للعلوم الانسانية، المجلد 16، العدد 2، 2012، ص 401.

(475,752) نسمة لسنة 2020 وزيادة مطلقة (35,674) نسمة وبمعدل سنوي بلغ (2.60%) وهو اكبر من معدل نمو مدينة بغداد الذي يبلغ (2.53%).

وتفاوتت مساحة الاحياء السكنية في الستينات من حي الى اخر ويعود السبب في ذلك إلى الأسس التي وضعها التخطيط الأساسي لمدينة بغداد لغرض توفير مساحات للوحدات السكنية لاستيعاب أكبر عدد ممكن من السكان نتيجة الزيادة في السكان بسبب تنامي الخصوبة والهجرة الوافدة وانخفاض الوفيات وتلبية الحاجة السكنية والاستفادة من مواقع الدوائر المنحلة وتوفير الاراضي المخدومة وتوفير كافة التسهيلات لغرض الاستثمار وبموجب القروض المباشرة لبناء مساكن لهم والهدف منه هو توفير السكن اللائق لانخفاض مرونة العرض السكني في المدينة على تلبية المتطلبات المتزايدة من السكن لا سيما المهاجرين لتتني حالتهم الاقتصادية. وعدم قدرتهم على بناء وحدات سكنية لهم⁽²⁾.

الجدول (16)

تطور حجم السكان لبلدية المنصور ومدينة بغداد للمدة من (1965-2020)

السنة	سكان بلدية المنصور	معدل النمو %*3	سكان مدينة بغداد	معدل النمو %
1957	22,372	-	490,496	-
1965	290,157	32.03	1,626,230	14.98
1977	361,998	1.84	2,726,818	4.31
1987	244,545	-3.92	3,841,268	3.43
1997	372,617	4.21	4,483,500	1.55
2017	440,078	1.66	5,884,585	2.72
2020	475,752	2.60	6,348,020	2.53

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، بيانات غير منشورة، 2020.

النمو العمراني

إن للتغيرات السكانية تأثير واضح على التوسع في الاستخدام السكني لأي بلدية ذات خصائص جغرافية طبيعية أو بشرية مختلفة، إذ إن التغيرات نحو زيادة الولادات السليمة مع عدد قليل من الوفيات تساهم في المستقبل في وضوح الأنشطة البشرية التي تنعكس في تطور البلدية، إذ أن السكان هم المحور الذي تتحكم فيه العديد من المتغيرات، وهم من يتحكمون في بعض العناصر الداعمة للتطوير والتنمية في البلدية (الياسري، 2009، ص233). شهدت بلدية المنصور زيادة في أعداد السكان ومن ثم انعكس على زيادة المحلات السكنية، إذ حدث في البلدية مجموعة من المتغيرات في استعمالات الأرض خلال المدة من (1965-2020)، فالبلدية التي شغلت (9) محلات سكنية في سنة 1965 وضمت سكانا بلغ (290,157) نسمة، ومع حالات التطور والحركة الاقتصادية ازدادت عدد المحلات السكنية لتصل إلى (11) محلة سكنية سنة 1977 وبلغ عدد السكان (361,998) نسمة، ثم بعد ذلك استحدثت محلة سكنية واحدة، حتى بلغ عدد المحلات السكنية (12) محلة في سنة 2020، وقدّر عدد السكان بـ (475,752) نسمة.

(2) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، شعبة الإحصاء، بيانات غير منشور، 1973.

(3) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، شعبة الإحصاء، بيانات غير منشور، 1973.

إن هذه الزيادة السكانية ووفق التسلسل الزمني لها وحسب أساس هذا البحث انعكس على نمو حجم البلدية وعلى نموها العمراني (السكني)، ونتيجة لهذه الزيادات تطلب البحث عن مساكن تأويهم ما أدى إلى زيادة المحلات السكنية للبلدية بعد أن ازداد أعداد الأسر وازداد حجمها منذ سنة 1965 والتي تتبعها عملية الانشطار العائلي، وهذا أدى إلى أن تبحث الأسرة عن استقلالية عن المسكن الأم والبحث عن مساحات جديدة غير المشيدة عليها مساكن الأسرة الأصلية، يضاف إلى ذلك الهجرة التي حدثت إلى البلدية في الثمانينات من المحافظات الجنوبية كالبصرة مثلاً نتيجة الحرب بين العراق وإيران.

سياسة الدولة والقوانين التي اصدرتها

تؤدي سياسة الدولة دوراً في الاتساع والتمدد العمراني بما تعتمد إليه من إنشاء وحدات سكنية جديدة داخل أو قرب المناطق الزراعية، ويعد القانون مثال السلوك البشري المنظم بما يتضمنه من واجبات ومحظورات على الفرد، والعقوبات المترتبة على من يمتنع عن العمل به (التميمي، 2014، ص 22). إذ قامت الدولة عبر مؤسساتها وبمساعدة المصرف العقاري بتوزيع الأراضي لغرض مواجهة الزيادة المستمرة في نمو السكان التي شكلت ظاهرة حرجية في البلدية، في حين تم تعاون وزارة الاسكان في سنة 1962 لتصميم الوحدات السكنية وبيعها إلى المواطنين بسعر الكلفة وتوزيع بعض اجزاء منها عن طريق بناء وحدات سكنية للضباط، وتعد سنة 1965 بداية دخول مدينة بغداد مرحلة النمو والتوسع المستمر فقد كانت هذه السنة بداية مشاريع الاسكان التجريبية في الجانب الغربي لمدينة بغداد، واقترح بتوسيع حدود البلدية في الحارثية وشجع ملاك الأراضي الزراعية تقسيم القطع وبيعها، فضلاً عن انشاء العديد من مشاريع الاسكان كما في الحارثية والمنصور التي اتسمت بالحدثة واقتربها من الطابع الغربي، وشرع بإنشاء (1154) دار في حي الاسكان وشجع ايضاً على ظهور احياء جديدة مثل حي المتنبى والقادسية، وساهمت الجمعية التعاونية كذلك في توزيع قطع أراضي سكنية على العسكريين والضباط والقروض لتسهيل عملية البناء وأدى ذلك إلى ظهور أحياء مثل حي اليرموك (سعيد، 2012، ص 55). وفي سنة 1985 تم توزيع قطع أراضي سكنية بأسعار زهيدة من قبل الجمعيات التعاونية في المنصور والداودي واليرموك (الهيتي وآخرون، 2000، ص 252).

وشهدت بلدية المنصور تطوراً ملحوظاً سنة 1995 إذ قامت شركة الاسكان بمنح القروض التي من شأنها تحقيق اقامة وحدات سكنية، فضلاً عن تشجيع الحكومة بمنح القروض للمواطنين الذين يرغبون في اقامة وحدات سكنية بفائدة او بدون فائدة ثم تنشيط عملية بناء المساكن من خلال توزيع أراضي بأسعار رمزية عن سعرها الحقيقي بسبب انتقال السكان نحو ضواحي البلدية (الاشعب وآخرون، 1983، ص 166).

العوامل الاقتصادية والمالية

يؤدي تنامي وتزايد أسعار الأراضي المجاورة للمدينة لاسيما الزراعي منها دوراً في تشجيع ملاك هذه الأراضي على بيعها من أجل أغراض غير زراعية كالصناعة أو السكن، فيزداد امتداد السكن داخل الأراضي الزراعية والحقول (التميمي، مصدر سابق، ص 22).

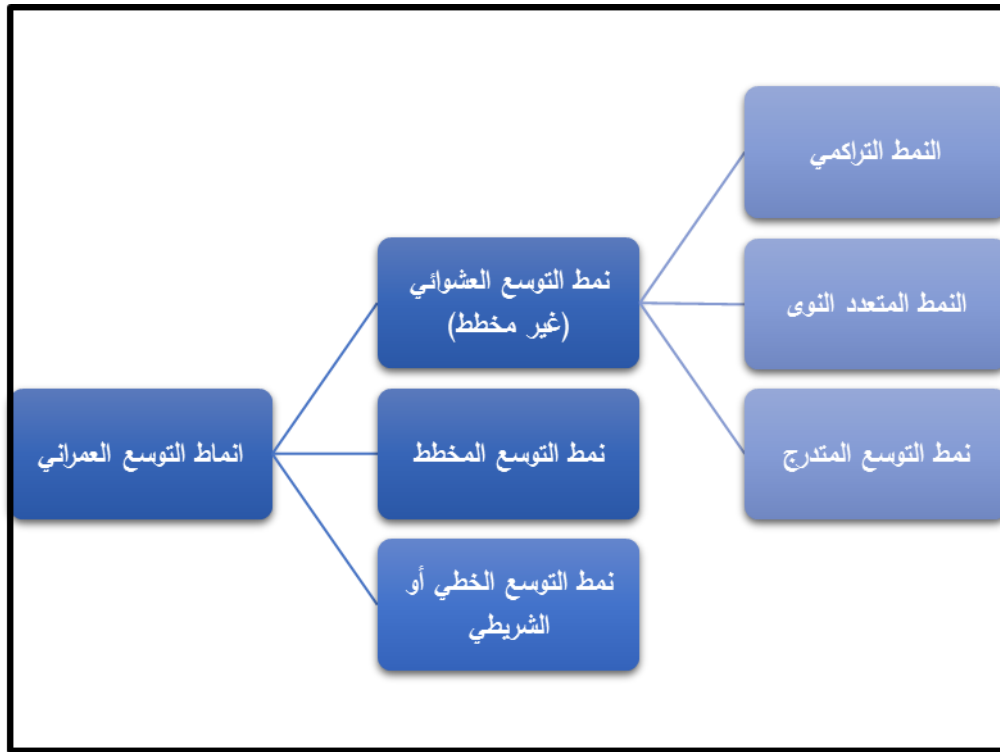
ومع تزايد الازدحام في وسط البلدية بدأت عملية التوسع العمراني باتجاه الأطراف وهذا التوسع في هذه الاتجاهات تسبب في ضياع مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، وبدأ أصحاب الدخول المحدودة يتجهون إلى أطراف البلدية بسبب رخص أسعار الأراضي الزراعية مقارنة بأسعار الأراضي السكنية (ملك صرف)، إذ يفضلون شراء قطع أراضي منخفضة السعر نوعاً ما فضلاً عن تكاليف بناء الوحدات السكنية (هادي، 2017، ص 484).

وواجهت بلدية المنصور ظاهرة تجزئة الوحدات السكنية إلى وحدات سكنية صغيرة بعد سنة 2003 ولأسباب كثيرة منها تردي الوضع الاقتصادي للأسرة فضلاً عن ارتفاع أسعار العقار نتيجة ضعف الانظمة والقوانين أو لأسباب اجتماعية تمثل في ارتفاع عدد السكان ومن ثم أصبحت الوحدات السكنية غير قادرة على استيعاب العدد الكبير من الأسر ما دعت الحاجة إلى تقسيم الوحدات السكنية إلى وحدات أصغر وذات طوابق متعددة لمعالجة المشاكل الناتجة عن تزايد عدد السكان وما يتطلب من توفير وحدات سكنية أخرى (ربيع، 200، 2001-2020).

ثانياً: أنماط التوسع العمراني لبلدية المنصور

اتخذت بلدية المنصور عدة أنماط عند توسعها الشكل (1). اذ تعاني معظم دول العالم المتجهة للنمو من هذه الظاهرة العمرانية ذات الأثر السلبي المتمثلة بالأحياء والأبنية العشوائية وذلك كله نتيجة الانفجار السكاني في المدن وتزايد نزوح سكان الريف إليها، نتيجة اختفاء سياسة ومنهجية التوازن بين الاعتماد على تنمية المدن الكبرى والمتوسطة من الناحية الحضرية بشكل خاص ومن الناحية الاقتصادية بشكل عام والفشل في تهيئة الريف وما يعد نائياً من المناطق (3).

شكل رقم (1) أنماط التوسع العمراني



المصدر: من اعداد الباحثة

تولدت من اتساع ظاهرة التوسع العشوائي شريحة من الأفراد غير القادرة على إيجاد السكن، مما يشير إلى التناقص المستمر في المساكن وتناقص مقدرة الفرد على تأمين ذلك المسكن الذي يعد حاجة أساسية لكل فرد في العالم، ومن الأمور التي أسهمت في التوسع العمراني العشوائي بناء عدد من الأفراد مساكن وأبنية على مناطق تخص الدولة طمعاً في العوض المالي من قبل دولتهم في حال فكرت في إزالة ما شيدوا حسب ما يظنون. فضلاً عن ثمن الأراضي الذي تضاعف بشكل كبير بسبب المضاربة في مجال العقارات، وافقار شريحة الفقراء لإمكانية امتلاك أرض يمكنهم البناء عليها والعيش فيها بالاعتماد على ما يملكونه من إمكانيات، فضلاً عن إيجارات المنازل الباهظة التي لا يملك المواطن العادي القدرة على دفعها، ومن جانب ثانٍ التنامي العمراني

للمدينة بطريقة عشوائية غير رسمية أي أن ذلك التنامي العشوائي لم يتضمنه التخطيط العام للمدينة ومن ثم عدم توافر القوانين الأساسية في البناء مثل عرض الشوارع والنقص في المرافق العامة ووسائل النقل.... الخ(عبد الله، 2016، ص14-15).
 إذ نلاحظ الاتساع التلقائي غير المرسوم وتقام الأبنية حتى إن لم تتوفر المقومات الأساسية للبناء فنلاحظ انتشار الأبنية البسيطة ذات الأزقة الضيقة، وعدم تواجد أدنى مستوى من الخدمات الاجتماعية فلا مكان لبناء مدرسة، أو مركز طبي، أو حتى حديقة تكون رئة للمنطقة وهو نمط من المدن ينتشر على أراضي زراعية لا يسمح للبناء بالتواجد عليها (فاعور، 2020، ص290).
 وعلى الرغم من أن بلدية المنصور أرقى البلديات في مدينة بغداد⁽⁴⁾ إلا أنها لم تخلو من وجود المساكن العشوائية التي أثرت بدورها بشكل سلبي على هذه البلدية أن تحتوي على (25) مجمع سكني عشوائي يضم (1746) دار وهذا يظهر في الخريطة (17)، إذ أن أكبر هذه المجمعات هو البكرية الواقع في محلة (685) أما من حيث المساحة فكانت متفرقة والذي يضم أكبر عدد من الدور والبالغة (277) دار وكانت مخصصة لأن تكون عمارات سكنية وتعود ملكيتها إلى أمانة بغداد وبعد مجمع السيدة زينب ثاني أكبر المجمعات في المنصور والواقع في محلة (671) ويضم (221) دار مخصصة للاستعمال التجاري وتعود ملكيته إلى جمعية المنصور. أما أصغر المجمعات السكنية العشوائية في بلدية المنصور من حيث عدد الدور هو مجمع الملجأ في محلة (647) ويضم (4) دور وتعود ملكيته إلى أمانة بغداد، ومجمع متفرقة شارع الصفي في محلة (647) ويضم (4) وتعود ملكيته إلى أمانة بغداد أيضاً⁽⁵⁾ الجدول (2)

جدول (2)

واقع حال المجمعات السكنية العشوائية في بلدية المنصور لسنة 2020

ت	اسم المجمع	المحلة	عدد الدور
1	البكرية	685	277
2	السيدة زينب	671	221
3	سيد كاظم	665	200
4	سيد خلف / العكيلات / التمايمة	619	176
5	قرية العائلة العراقية	638	85
6	النور	667	75
7	المستوصف	665	73
8	خلف المحطة	606	62
9	الشركة	665	61
10	القادسية	606	60
11	الهيكل	657	60
12	شارع الربيع	617	60
13	الرحمن	657	50
14	العامرية 3	638	47
15	السلام الكروية	621	42

⁽⁵⁾ عمران بندر مراد، التوسع العمراني غير المخطط وانتشار الاحياء العشوائية في مدينة بغداد، مجلة الطريق للتربية والعلوم الاجتماعية، المجلد 7، العدد 11، 2020، ص290.
⁽⁵⁾ المصدر السابق، ص290.

16	الحيدرية	608	41
17	العامرية 2	636	38
18	العامرية	640	26
19	العدل	643	23
20	كراج حي العدل	643	19
21	نادي العمال	625	17
22	الجنابات	623	13
23	متفرقة	623	12
24	الملجأ	647	4
25	متفرقة شارع الصفدي	647	4
المجموع		1746	

المصدر: بالاعتماد على:

- 1- بيانات امانة بغداد، دائرة التصاميم، شعبة GIS.
- 2- البيانات الخاصة ببلدية المنصور.

ويتخذ نمط التوسع العشوائي (غير مخطط) ثلاثة أشكال هي:

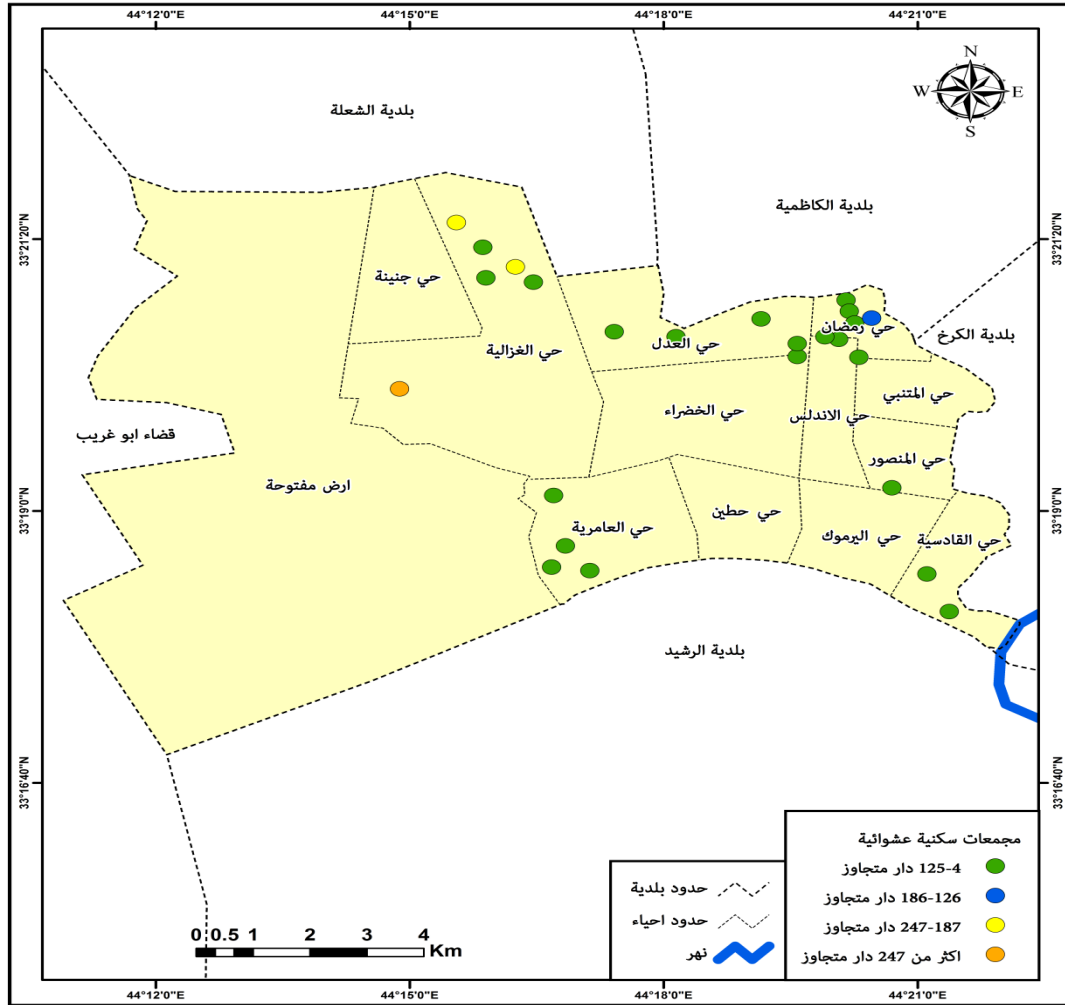
- النمط التراكمي
- النمط المتعدد النوى
- نمط التوسع المتدرج

3-1-1 النمط التراكمي

يعد النمط التراكمي من النمو البسيط الذي شهدته المدن عند اتساعها خارج الأسوار، وتم ذلك النمو لتعبئة الأماكن الشاغرة في المدن أو البناء على جنباتها ومداخلها، حينما كانت القيمة المادية للأراضي وسط المدن مضاعفة مقارنة بأطرافها، إذ تنتمي المدينة عادة وفق مساحات دائرية تنترى واحدة بعد أخرى (وهيبة، 1980، ص147)، ويتصل هذا النمو بمليء الشواغر المتواجدة في المدن لأسباب يصعب شرحها هنا ولكن لابد من التنبيه إلى أن التوسع التراكمي هدفه سد الشواغر وملئها داخل المدن الكبيرة وتنظيمها داخل التوسع العمراني للمدينة (عبد الله، 2021، ص6). وهي مماثلة لظاهرة النمو التي ذكرها "بيرجس في نظرية الدوائر المتراكزة"، الذي شاعت قبل أن تتوفر السيارات كواسطة نقل، وعند تلافي المعوقات الطبيعية، فالنمط التراكمي يكون عند سد الشواغر والفروقات ضمن المدينة أو بجانب سورها الذي ربما كان متواجداً في يوم ما سابقاً (المظفر وآخرون، 2010، ص219)، إذ تنتقل البلدية المتمركزة إلى الضواحي الداخلية

خريطة (1)

واقع حال المجمعات السكنية العشوائية في بلدية المنصور لسنة 2020



المصدر: بالاعتماد على:

1. عمران بندر مراد، التوسع العمراني غير المخطط وانتشار الاحياء العشوائية في مدينة بغداد، مجلة الطريق للتربية والعلوم الاجتماعية، المجلد 7، العدد 11، 2020، ص 292.
2. برنامج ArcGIS 10.8

مساحات دائرية تنرى واحدة بعد أخرى (وهية، 1980، ص 147)، ويتصل هذا النمو بمليء الشواغر المتواجدة في المدن لأسباب يصعب شرحها هنا ولكن لابد من التنبيه إلى أن التوسع التراكمي هدفه سد الشواغر وبعدها إلى الضواحي الخارجية وبعدها تنتقل إلى ما هو أقصى خطوة تلو الأخرى.

هناك بعض المساحات الموجودة داخل البلدية متروكة لأسباب عديدة، ولكن بعد مدة نجدها قد ملئت وهذا ما لاحظناه في المرحلة المورفولوجية الأولى لبلدية المنصور، فقد وجد هذا النمط في المرحلة المورفولوجية الأولى، إذ كانت فراغات كبيرة بين حي العدل والخضراء والعامرية وبين حي جنينة انظر الخريطة (2)، وقد ملئت هذه الفراغات في المرحلة المورفولوجية الثانية انظر الخريطة (3)، إذ اضطر السكان في بعض الأحيان إلى البناء عند مشارف البلدية لارتفاع الأسعار داخل البلدية، ونجد هذا النوع من البناء في حي "جنينة" على طريق قضاء ابو غريب، ويعود سبب ذلك إلى رخص الأراضي فيها، والجدير بالذكر أن لطرق النقل دوراً في خلق نمو تراكمي نجمي أو إخطبوطي، وقد يحدث توسع في النسيج الحضري بشكل تدريجي أو نحو الظهير

الزراعي والمناطق التي تخلو من المحددات وهذا النمو أقرب إلى النمط المحوري (مقابلة مع السيد حاتم محمد علي ناصر (2022).

إذ يظهر من خلال الجدول (3) ان في سنة 1977 والتي تمثل المرحلة المورفولوجية الاولى قد بلغ عدد السكان (361,998) نسمة وكانت تحتوي على (11) حي و (47) محلة، وازيدت في المرحلة المورفولوجية الثانية حي سكني (الغزالية) الذي ضم (10) محلات، وزاد عدد السكان في سنة 1997 إذ بلغ (372,617) نسمة بزيادة طبيعية بلغت (10,619) نسمة عن المرحلة السابقة، وبهذا بلغ مجموع الاحياء في بلدية المنصور (12) حي و(57) محلات.

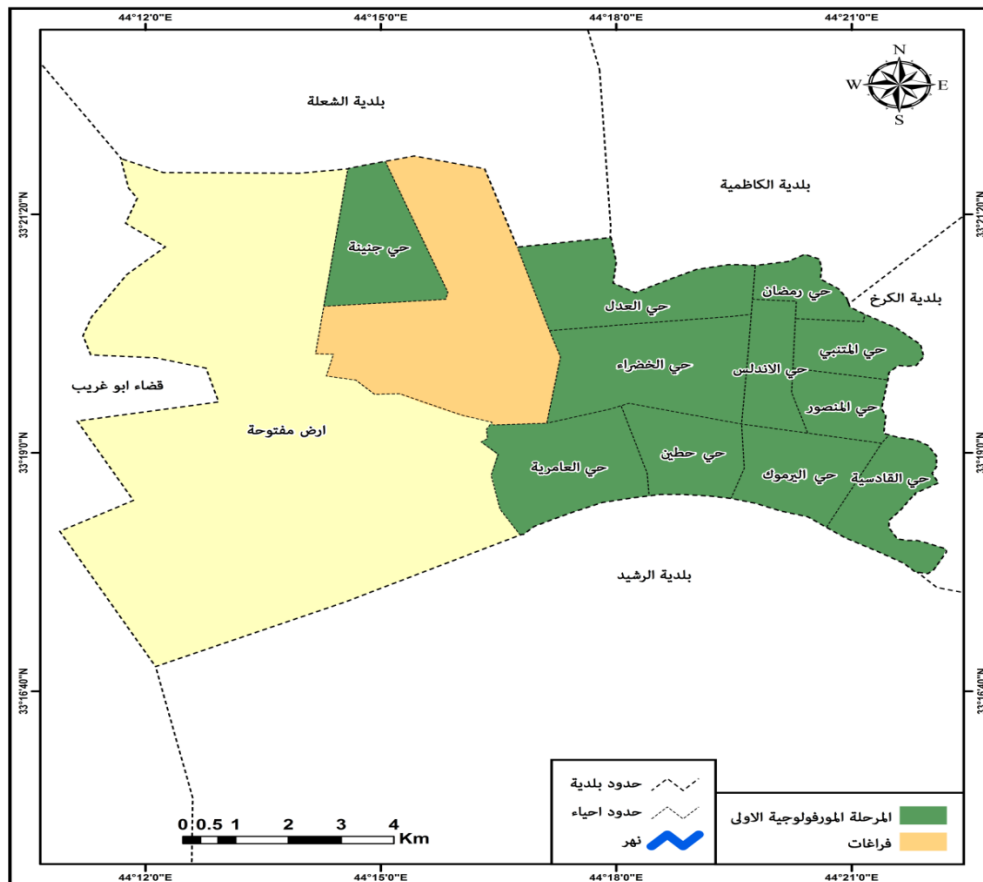
جدول (3) تطور حجم السكان لبلدية المنصور للمدة (1977-1997)

السنة	عدد السكان	عدد الاحياء	عدد المحلات	الزيادة الطبيعية*
1977	361,998	11	47	-
1997	372,617	12	57	10,619

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، بيانات غير منشورة، 2020.

خريطة (2)

ملئ الفراغات في المرحلة المورفولوجية الاولى في بلدية المنصور



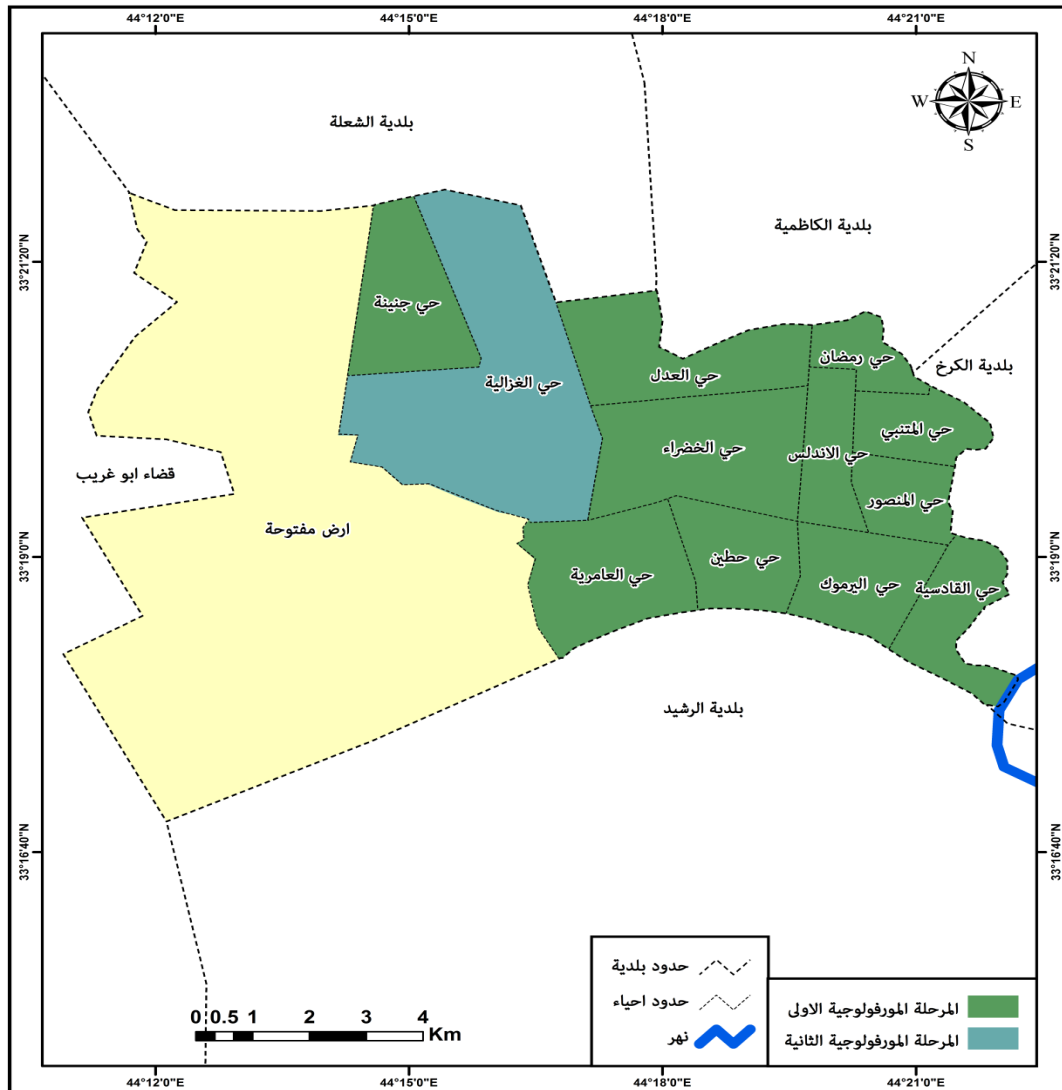
المصدر: بالاعتماد على:

- 1- وضاح عبد الصاحب الموسوي، اطلس عمران بغداد 1917-2017، ط1، دار المدى، بغداد، 2017، ص31.
- 2- برنامج ArcGIS 10.8

المطلقة = عدد ال* الزيادة سكان في التعداد اللاحق - عدد السكان في التعداد السابق

خريطة (3)

نمط التوسع التراكمي في بلدية المنصور في المرحلة المورفولوجية الثانية



المصدر: بالاعتماد على:

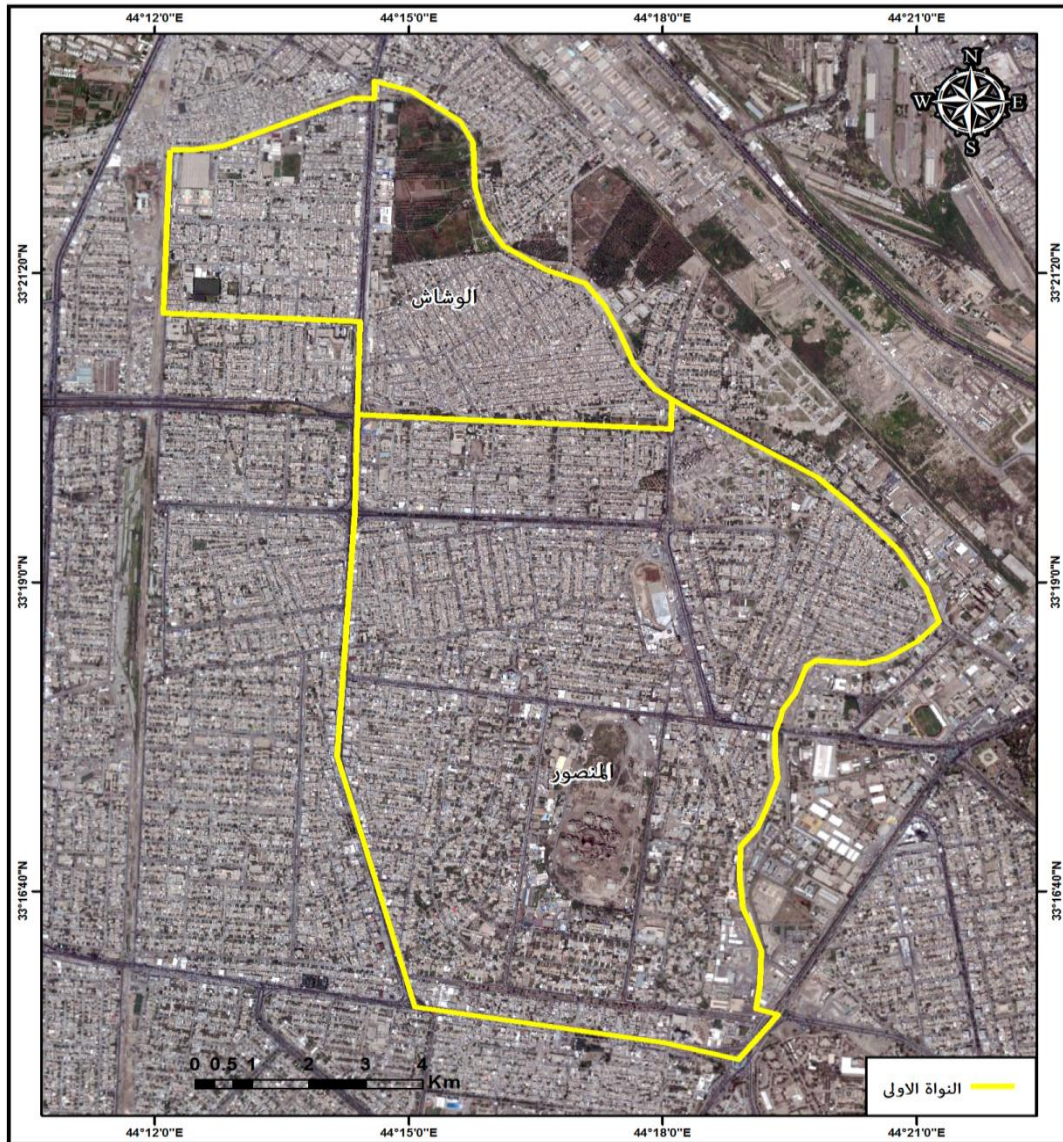
1. وضاح عبد الصاحب الموسوي، اطلس عمران بغداد 1917-2017، ط1، دار المدى، بغداد، 2017، ص31.
2. برنامج ArcGIS 10.8

3-1-2 النمط المتعدد النوى

النواة هي مركز لمنطقة حضرية تنمو حولها استعمالات ارض لتكون تشكيل حضري متكامل يحافظ على كينونته حتى وان التقت مع نويات اخرى ضمن مركب حضري واحد. إذ وضع الباحثان (هرسوالمان) بتطرقنا لنظريتهم (نظرية النوى المتعددة) بأن المدينة محصلة التقاء وتمازج أكثر من نواة واحدة، ولو نظرنا الى مدينة بغداد نجدها تولدت من امتزاج نويات عدة مثل الكرخ، والرصافة، والأعظمية والكاظمية، وبغداد الجديدة، والدورة (الجميل، 2005، ص6)، بمعنى اخر تولد وانبثق لمدينة جديدة بالقرب من أخرى قديمة، لكنه يكون بصورة متراكبة بامتداده وانتشاره إلى مدينة أو عدة مدن مترابطة فيما بينها بصلات وعلاقات محددة (حنان، 2006، ص11).

أما بلدية المنصور نشأت في الخمسينيات من اندماج نويات مثل (قرية الوشاش) سابقاً حي رمضان حالياً وحي المنصور خريطة (4)، فضلاً عن حي العامرية الذي انظم الى البلدية في الستينات وحي جنيمة الذي انظم الى البلدية في السبعينيات، وبهذا يكون هذا النمط نقيضاً للنمط التراكمي والخريطة (5) توضح هذا النمط، إذ تظهر العلاقة طردية بين حجم البلدية ومساحتها المعمورة وعدد النويات الموجودة في نسيجها الحضري، بمعنى أن حجم المدينة ومساحتها يزداد مع زيادة عدد النوى، وتختلف البلدية عدداً من النوى المختلفة في شدة ارتباطها بالبلدية وفي وظائفها في كل مرحلة مورفولوجية تتخطاها البلدية.

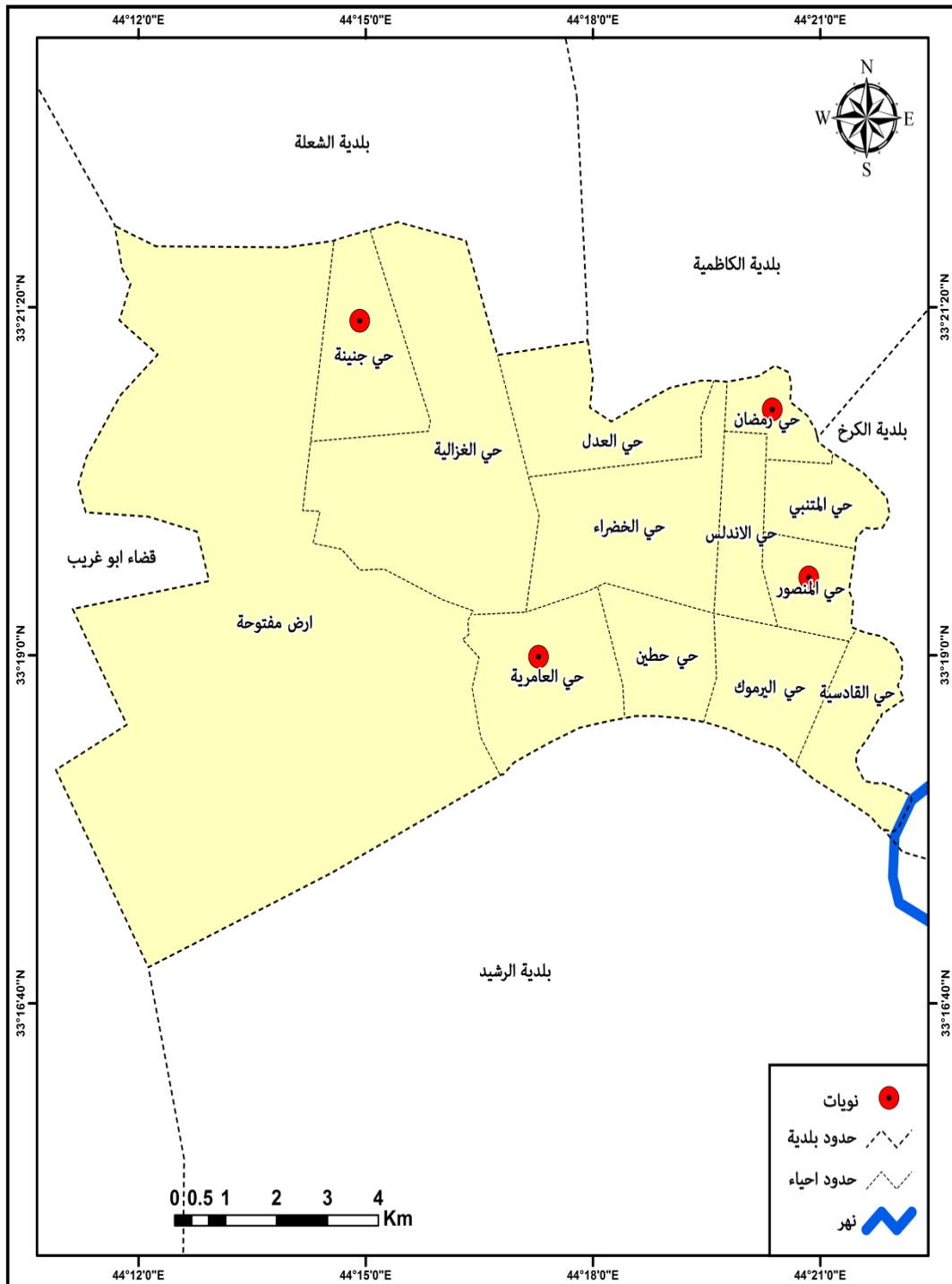
خريطة (4)
النواة الاولى لنشأة بلدية المنصور



المصدر: بالاعتماد على:

1. وضاح عبد الصاحب الموسوي، اطلس عمران بغداد 1917-2017، ط1، دار المدى، بغداد، 2017، ص31.
2. المرئية الفضائية لبلدية المنصور، القمر الصناعي ساتالايت (Satellite) لسنة 2020.
3. برنامج ArcGIS 10.8

خريطة (5) النمط المتعدد النوى في بلدية المنصور



المصدر: بالاعتماد على:

1. وضاح عبد الصاحب الموسوي، اطلس عمران بغداد 1917-2017، ط1، دار المدى، بغداد، 2017، ص31.
2. برنامج ArcGIS 10.8

3-1-3 نمط التوسع المتدرج

في هذا النوع من النمط تلجأ المدينة للتوسع والتمدد بالقفز بسبب ما تواجهه من عقبات طبيعية أو بشرية وذلك بغرض تكوين وتشكيل تجمعات حضرية بعيدة عن المركز وعادة ما تكون أراضي فارغة ربما تتبدل وتواكب التطور فيما بعد (Johnson، 1974، ص4-5).

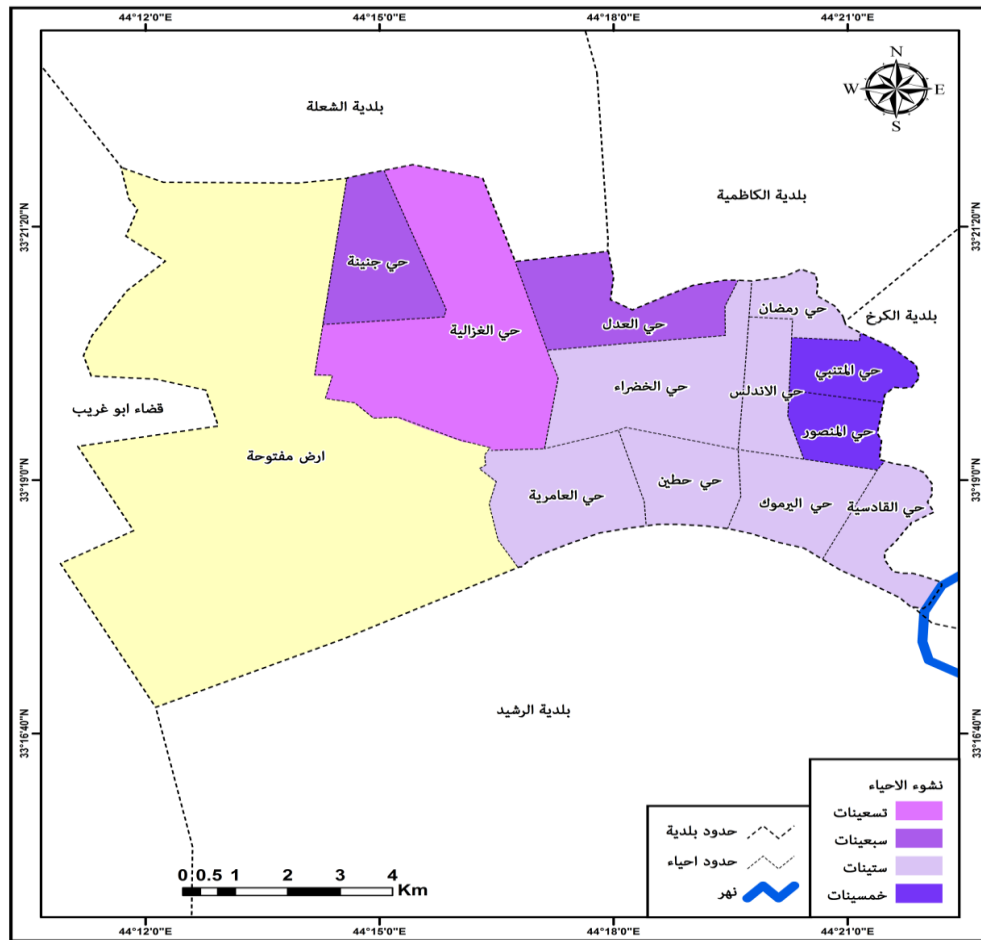
يعد مثل هكذا نمط مناسباً لبعض المدن العراقية القديمة خاصة والمدن المتضمنة لوحداث سكنية تخص تشريعات مجتمعية محددة، عندها يمكن تجاوز ما استخدم سابقاً أو الاستخدامات التي تمارس فيها فعالية ذات كفاءة في مواجهة الاستعمالات الحضرية الغازية، كبساتين النخيل والفاكهة، ولدينا من الأمثلة التي توضح ذلك الشيء الكثير في مدن العراق الواقعة على حدود النهر في وسطه وجنوبه (الجنابي، 2011، ص346)، وهذا النمط شكل محدث عن النمو اللؤلؤي (Pearl Growth)، إذ أن كل سبيل يخرج من المدينة يؤدي إلى تطوير نوية أو مجموعة نويات طوال الطريق، فما يحدث هو تزايد وتنامي مساحة المدينة نتيجة لامتزاج ما يجاور حدودها من نويات.

اذ هناك تجمعات سكنية تظهر في مناطق بعيدة عن مركز المدينة تفصلها عنها منطقة زراعية أو غير ذلك ولكن ترتبط معها بعلاقات وثيقة، ولكن من الممكن أن تتطور هذه المناطق مستقبلاً مشكلة مع المركز منطقة حضرية متصلة ويحدث القفز هذا لأسباب عديدة أبرزها تعدد عائديه الأرض لأكثر من جهة حكومية اذ لا يمكن التجاوز عليها ألا بموافقتها مما يجعل القفز أمراً محتماً أو ارتفاع الأسعار في مركز المدينة وعدم مقدرة السكان على مواجهة ذلك الارتفاع مما يضطرهم إلى البحث عن مواقع أرخص نسبياً أو بسبب حالة التزاحم الشديد في المركز وعدم صلاحيته للسكن ولا سيما عند العوائل ذوات الدخل العالية مما يدفع بهم للتوجه إلى المناطق المفتوحة ولا سيما الزراعية منها.

وأحياناً تقف بعض المناطق التي تحيط بالبلدية عائناً أمام توسعها مثل المناطق غير المرغوب في مجاورتها بالنسبة لسكان الحضر مثل مناطق طمر النفايات الصناعية الكبرى ومشاريع الري وخطوط نقل الكهرباء "الضغط العالي" والمستقرات الريفية، اما السبب الآخر هو ارتفاع سعر الأرض في مركز البلدية وعدم مقدرة العديدين مجارة هذا الارتفاع مما يدفعهم للبحث عن أراضي أرخص (مقابلة مع السيد علي صاحب عبد الله)، مما جعل حالة القفز هذه أمراً حتمياً في بعض الأحيان كما نلاحظه في بلدية المنصور.

ومن خلال الخريطة (6) يظهر ان هذا النمط حدث في بلدية المنصور في السبعينات حين نشأ حي جنيّة، اذ حدث هذا النمط نتيجة نشوء حي جنيّة بعيداً عن احياء البلدية وحدث هناك فراغ كبير بين حي جنيّة والحي الاقرب اليها (حي العدل) امتلاً في التسعينيات حينما نشأ حي الغزالية.

خريطة (6) نمط التوسع المتدرج في بلدية المنصور



المصدر: بالاعتماد على:

1. وضاح عبد الصاحب الموسوي، اطلس عمران بغداد 1917-2017، ط1، دار المدى، بغداد، 2017، ص31.
2. برنامج ArcGIS 10.8

3-2 نمط التوسع المخطط

يحصل هذا التوسع في البلدية وفقاً لضوابط وآليات المخطط الأساس للبلدية، أي يتم من خلال تدخل السلطات التخطيطية وتبعاً لسياسة الدولة والسياسات التي تناسب ظروف المدينة الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية لغرض توسع البلدية ويتم تجهيزها بكافة المرافق العامة التي يحتاجها السكان إذ يتم تنسيق الشكل الحضري للبلدية بتوفير مساكن صحية تلبي متطلبات الحياة الجيدة للسكان وفي المكان المناسب منعا لظهور التجمعات العشوائية والتي تعمل على تشويه مخطط البلدية ونسيجها العمراني ومن مميزات هذا التخطيط أنه يتم تحديد محاور التوسع مع الأخذ بنظر الاعتبار العوائق أو المحددات الطبيعية والبشرية التي تعيق عملية التوسع، إذ يتم اختيار أفضل الاتجاهات للتوسع ومزج أكثر من عامل لاختيار الاتجاه الأفضل، والذي يعمل على نجاح خطة التوسع (المالي، 2022، ص152).

فالدولة تكون مسؤولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في توجيه العمران، وتجهيزه بالمرافق العامة، وتنظيمه لتفادي ظهور تجمعات حضرية متدنية مثل (مدن الصفائح) إذ إن الهدف من تدخل الدولة في التخطيط هو توفير المكان المناسب للسكن الذي يوفر الجو الصحي لسكانها (وهيبة، مصدر سابق، ص155).

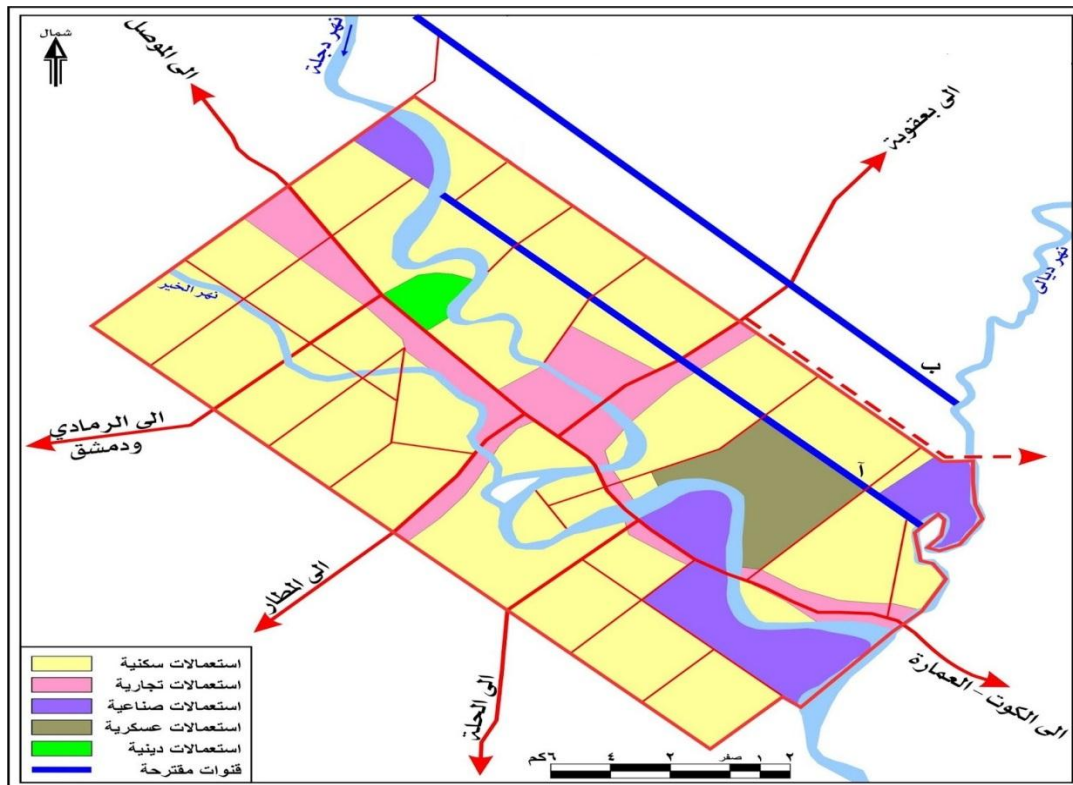
اذ تميزت بلدية المنصور بانها جزء من المخطط الاساسي لمدينة بغداد، إذ إذا نظرنا إلى تاريخ بلدية المنصور نجد أنه مكمل لتاريخ مدينة بغداد وجزء لا يقبل الانقسام عنه، وتمتلك مدينة بغداد سجلاً عمرانياً زاخراً مميزاً لها على مر العصور، ومنذ بداية تأسيس مدينة بغداد وحتى العصر الراهن، مرت المدينة بالعديد من التغيرات على كافة الأصعدة الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وقد انعكس أثر ذلك على البناء العمراني للمدينة بأكمله، وعلى العوامل العمرانية التي شكلتها (الزبيدي، ص6).

فقد كلفت السلطات العراقية في خمسينيات القرن الماضي شركة دوكسايدس برسم تخطيط أساسي لمدينة بغداد آخذاً بعين الاعتبار ما يتعرض له العراق وبغداد على وجه الخصوص من تبدلات وتطورات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ولابد من تقادي الثغرات التي لم تدركها سابق المخططات، اذ حدد زمن المخطط من 1959 الى 1978، وتبديل صورة مدينة بغداد إلى الشكل المستطيل بشوارع طويلة مستقيمة بعد أن كانت ذات شكل دائري ذو شوارع شعاعية (العاني، 2021، ص17) خريطة (7).

يعود تاريخ بلدية المنصور إلى أربعينيات القرن الماضي لذلك هي من بلديات بغداد الحديثة وليس الأثرية القديمة، اذ بدأت نشأتها في ثاني مراحل التوسع العمراني لمدينة بغداد، قبيل تأسيس بلدية بغداد الحديثة، في الجهة الغربية من بغداد (الكرخ) في حين أنه في الجهة الشرقية من بغداد (الرصافة) نشأت بغداد الجديدة (المشهداني، 2021، ص13).

خريطة (7)

التصميم الاساس لمدينة بغداد من قبل شركة دوكسايدس سنة 1959



المصدر: بالاعتماد على:

1. امانة بغداد، دائرة التصميم، شعبة نظم المعلومات الجغرافية GIS.
2. Al-Saaidy Haider, Lessons from Baghdad City Conformation and Essence, Sustainability in Urban Planning and Design, edited by Amjad Almusaed, Intech Open, 2020, P:12.

كان للتنامي والانتساع العمراني الحاصل على غربي بغداد (جانب الكرخ) بصمة كبيرة في الازدهار والنمو الذي شهدته بلدية المنصور، فشيّدت العديد من المنشآت العمرانية من قبل الحكومة، مثل: إقامة مطار المثنى سنة 1936 وتطوير مجمع السكك سنة 1951 (محطة غربي بغداد العالمية) هذا فضلاً عن إنشاء شارع المنصور الرئيس وإنشاء معسكر الوشاش (حديقة الزوراء حالياً) (سعيد، 2012، ص22).

وبسبب ما تعرضت له مدينة بغداد من أحداث سياسية قبيل سنة 1950 لم تدرك بلدية المنصور من التوسع العمراني إلا الشيء القليل البطيء، الأمر الذي بدت آثاره واضحة في سوء الوضع الاقتصادي من غلاء شديد وتزايد وارتفاع أسعار السلع والمواد الإنشائية (كالحديد والخشب والزجاج) (رشيد، 2002، ص98)، والوضع غير المستقر الذي عانى منه العراق كتندي قيمة دخل الفرد و العمل على الحد من الفيضانات، وشرع مجلس الاعمار قانون رقم 13 لسنة 1950 ذات العلاقة بخفض مخاطر فيضان نهر دجلة الذي عانت منه الأمر الذي حد من التوسع العمراني، وتم ظهور قانون تأسيس مجلس الأعمار لهذه السنة الذي ركز على دراسة التوسع الذي توضح بعد سنة 1952 الأمر الذي عاد بأثر ايجابي على الأسواق ورفع معدل مدخول الفرد وإعطاء الإذن لبناء مباني حديثة جديدة وما رافقه من تزايد في عوائد النفط ساهم في التطور والازدهار التكنولوجي وتحسن معيشة الفرد فضلاً عن إنشاء وتحديث طرق المواصلات الرئيسة، وظل التوسع مستمراً لما بعد حدود مدينة بغداد مع قيام وإنشاء الجمعيات التعاونية في سنة 1954-1955 وساهم التنامي والارتفاع السكاني بسبب النمو الطبيعي والهجرة في ازدياد الحاجة لاستحداث أبنية سكنية إضافية جديدة وبناء دور تمتلك حدائق وفسحات، ودفع ذلك الانتساع في سنة 1956 على الاستفادة من الأراضي الزراعية وتقسيمها لوحدات سكنية وإنشاء الجمعيات في حي العدل والخضراء والقضاء والشرطة والداودي ثم أنشأ حي القادسية على الطريق المؤدي إلى الحلة (شمعون، 2005، ص30-31).

وفي سنة 1957 وصلت مساحة حي المنصور لقراءة (5,218) هكتار ومساحة حي الوشاش (17,154) هكتار وفي سنة 1959 تم بناء (911) وحدة سكنية لسكان الصراف و رسم مخطط جديد من قبل شركة دوكسياس اليونانية و خلال سنتي 1960-1961 حدث توزيع كبير للأراضي على شكل قطع سكنية مايقارب (20,420) قطعة بلغت مساحتها (1,020) هكتار وتميزت بالوحدات السكنية المنفردة التي أنشأت ضمن الأحياء الجديدة بحدائق ذات طابع غربي وتوسع أفقي (الهييتي وآخرون، مصدر سابق، ص303-304).

في حين شهد سنة 1962 مبادرة من وزارة الاسكان لإنشاء الوحدات السكنية وطرحها للبيع على المواطنين بسعر التكلفة وتخصيص وحدات سكنية للضباط وتتراوح مساحتها بين (60,000-80,000) هكتار أما في سنة 1963 ظهر حي اليرموك و ثم تلاها في سنة 1964 التوسع والنمو في أحياء الداودي والقضاء والشرطة والخضراء.

وتعد سنة 1965 مقدمة مرحلة النمو والتوسع المستمر لمدينة بغداد ويعد هذا العام بداية مشاريع الاسكان التجريبية في غربي مدينة بغداد وقدم اقتراحاً لاتساع حدود البلدية في الحارثية وشجع على ملاك الأراضي الزراعية وتقسيم القطع الى (150,000-200,000) هكتار وتنفيذ عدة مشروعات اسكانية كما في الحارثية والمنصور ذات الملامح الحديثة وذي طابع غربي وبدأ بإنشاء (1,154) دار في حي الاسكان مما ساعد على ولادة أحياء جديدة مثل حي المتنبي والقادسية، التي انتشرت وتمددت بإسهام الجمعية التعاونية في تخصيص أراضي سكنية للضباط والعسكريين ومنح القروض التي تزيد من مرونة إجراءات البناء وأدى ذلك إلى نشوء محالٍ وأحياء جديدة كحي الفردوس وحي الكفاءة وحي القادسية وحي اليرموك التي تضمنت مبانٍ لمؤسسات ثقافية فضلاً عن المستشفيات والكليات والمدارس (سعيد، مصدر سابق، ص22-32).

وقامت الحكومة في سبعينيات القرن العشرين بإقامة مشروع وزعت من خلاله أراضي لأصحاب الشهادات العليا من ماجستير ودكتوراه وأساتذة الجامعات، مما ولد الجديد والعديد من الأحياء في البلدية كحي الغزالية (المشهداني، مصدر

سابق، ص15)، وقدم اقتراحاً لتصميم مدينة بغداد الأساسي في سنة 1990 عن طريق توسعة وزيادة استخدامات المرافق والخدمات العامة في حي المنصور والداودي بعد أن كانت جزئية في بنائها مع الانتباه لضرورة عدم التجاوز على الرقعات والمساحات الخضراء والمناطق الترفيهية التي تحتاج للتحديث والتطوير والاعمار وربطها بأشرطة من المناطق الخضراء والمنتزهات المحلية والانتباه لمؤسساتها والأشخاص الآخرين وفق متطلبات المنطقة (قانون التصميم الأساسي لمدينة بغداد، 1971، الرقم 156)، إذ تنامي الطلب على الاسكان في بلدية المنصور نتيجة عدد من التغيرات منها مرحلة التوسع الحضري التي يتعرض لها المجتمع التي فرضت الحاجة الملحة في توافر مساحات جديدة ليقطنها السكان كما حدث تطوراً في بلدية المنصور سنة 1995 كما أقيمت وحدات سكنية جديدة من خلال منح القروض من قبل شركة الاسكان.

ونتيجة تزايد النمو وارتفاع الكثافة السكانية اتسعت وتضخمت المساحات المبنية عما مضى والذي انتشر بصورة متفاوتة في المدينة وفقاً لمعايير كثر وأجريت مساحات ميدانية كثيرة بهدف توثيق الإحصاءات في معرفة نسبة سكان الضواحي التي تزايدت بالترافق مع اتساع الرقعة المبنية ونتيجة التبدل الوظيفي في المركز اتجه السكان للانتقال نحو ضواحي المدينة من محلات الجانب الغربي (الكرخ) في المدينة مما حث الدولة على اتخاذ اجراءات تمنح من خلالها من يرغب من المواطنين قروضاً تعينهم في إنشاء وحدات سكنية سواء كانت قروضاً بفائدة أو دون فائدة كما قامت بتوزيع أراضي بأسعار زهيدة بالنسبة لسعرها الحقيقي بهدف تنشيط عمليات بناء المساكن (الاشعب وآخرون/ مصدر سابق، ص 116). وقد تم التوسع العمراني على حساب المساحات الخضراء بعد سنة 2000 في محلة 619 حي الجنية، إذ وزعت الحكومة أراضي للسكن لكل منتسب للجانب العسكري والأمني (المشهداني، مصدر سابق، ص15)، مما وسع بلدية المنصور لتتضمن بذلك (12) حياً سكنياً سنة 2010 إذ بلغت الرقعة المبنية (6290) هكتار (وزارة التخطيط، 2010)، واستمر التوسع العمراني في بلدية المنصور بالتنامي والتزايد حتى وصلت مساحة الأرض المبنية (6437.9) هكتار وتضمنت (13) حياً سكنياً وذلك في سنة 2020 (وزارة التخطيط، 2020).

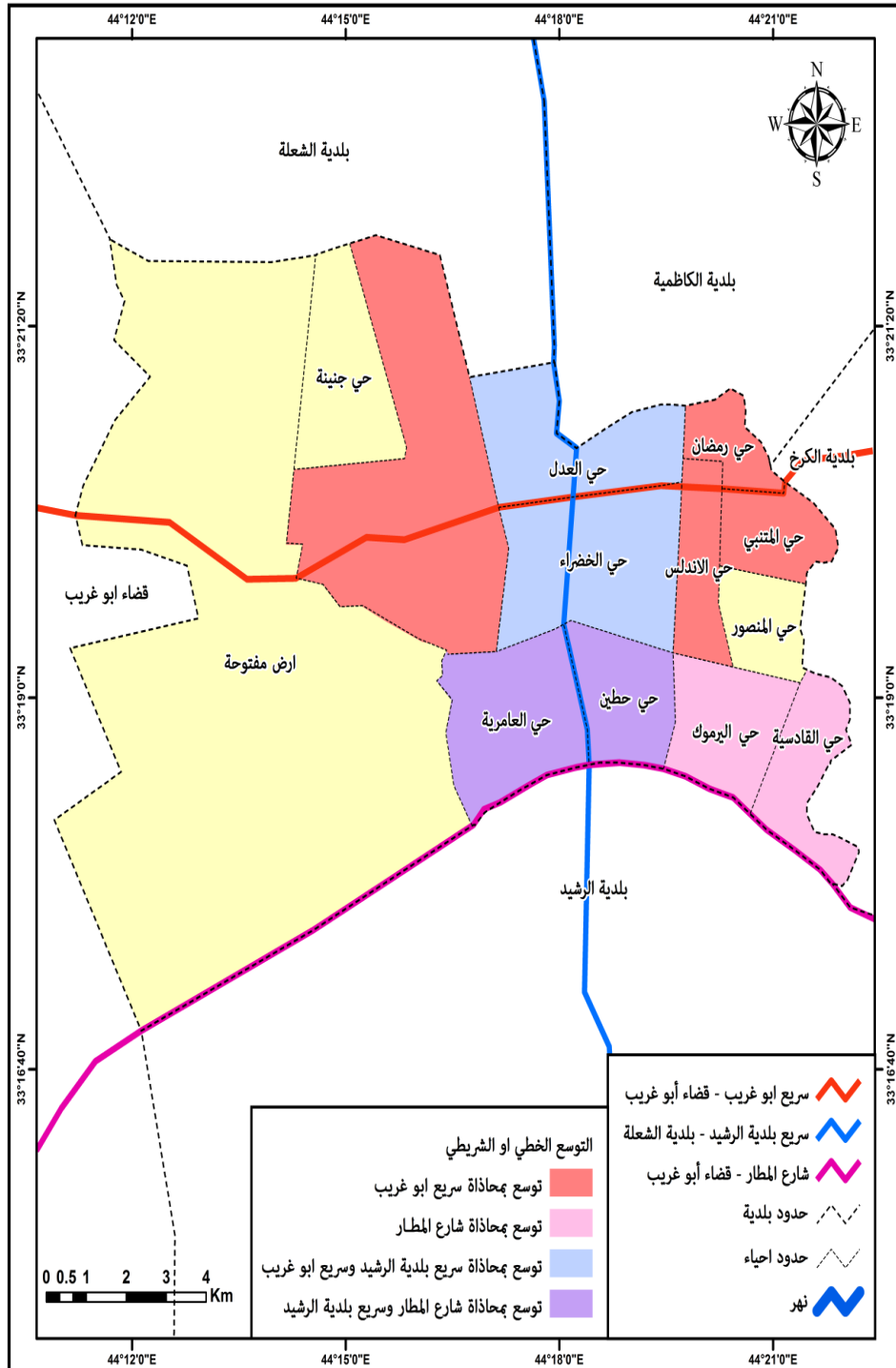
3-3 نمط التوسع الخطي أو الشريطي

يظهر هذا النوع من التوسع في المواقع التي لا تمتلك امكانات التوسع إلا في اتجاهات محددة (عبد الستار، 2012، ص246)، إذ يتخذ شكلاً خطياً يمتد من مركز المدينة إلى الخارج، ويظهر هذا النمط في المدن التي نشأت على محاور كأن يكون شارعاً، أو بحراً، أو نهراً، وتكون خطوط البناء بمحاذاة الطرق الرئيسية، التي تمثل محور استقطاب للمدن (اسامة، 2008، ص18).

اذ يسود هذا النمط من التوسع في المدن التي يكون النقل في سكك الحديد هي السائدة ومن خلالها تتميز المدينة بشكلها النجمي الذي كان سبباً في نمو عدد من الضواحي بسرعة وبشكل مرتفع الكثافة تتنافس المدينة المركزية، ويعد هذا النمط من أكثر الأنماط المرغوبة في نمو المدن حالياً وأكثرها وضوحاً (الجنابي، 1987، ص347)، ويعتمد هذا التوسع على محاور الطرق فيستمر الامتداد حولها، ليربط بين المدن الكبرى والمراكز الحضرية المحيطة كما يمكن لمثل هذا النوع من المحاور إن يمتد خطياً حول عناصر طبيعية كالمجاري المائية (محمود، 2012، ص86).

ونجد هذا النمط العمراني في بلدية المنصور بمحاذاة طريق (شارع المطار - قضاء أبو غريب) متخذاً شكلاً طويلاً ممتداً من جهة الجنوب الشرقي الى الجنوب الغربي مثل حي (القادسية، اليرموك، حطين، العامرية)، وبمحاذاة طريق (سريع بلدية الرشيد - بلدية الشعلة) متخذاً شكلاً طويلاً ممتداً من جهة الشمال الشرقي الى جهة الشمال الغربي مثل حي (حطين، العامرية، الخضراء، العدل)، وبمحاذاة طريق (سريع ابو غريب - قضاء أبو غريب) متخذاً شكلاً طويلاً ممتداً من جهة الشمال الشرقي الى جهة الشمال الغربي مثل حي (المتنبي، رمضان، الاندلس، الخضراء، الغزالية)، وذلك بسبب عوامل طبيعية متمثلة بامتداد طرق المواصلات على هذه الجهات خريطة (8) ومرئية (2).

خريطة (8)
نمط التوسع الخطي أو الشريطي في بلدية المنصور



المصدر: بالاعتماد على:

1- امانة بغداد، دائرة التصاميم، قسم المعلومات الجغرافية، بلدية المنصور، 2020.

2- برنامج ArcGIS 10.8

الاستنتاجات:-

خرج البحث بالاستنتاجات الآتية :

الاستنتاج الأول كجواب للفرضية والمشكلة الأولى

جواباً على المشكلة الأولى التي أثارها البحث والافتراض الأول الذي جاء حلاً مبدئياً لها، ظهر أن هناك عوامل عديدة تقف وراء التوسع العمراني لبلدية المنصور منها النمو السكاني والذي نتج عنه النمو العمراني وسياسة الدولة والقوانين الصادرة عنها فضلاً عن العوامل الاقتصادية المتمثلة بالوفورات المالية التي يحصل عليها ملاك الأراضي الزراعية المجاورة للبلدية مما شجع الناس على الشراء ومن ثم إقامة وحداتهم السكنية عليها.

الاستنتاج الثاني كجواب للفرضية والمشكلة الثانية

اتخذت بلدية المنصور عدة أنماط عند توسعها هما : التوسع العشوائي غير المخطط والذي أصبح ثقافة عمرانية منتشرة في الدول المتخلفة، واتخذ هذا النمط ثلاثة أشكال هي: النمط التراكمي ونمط المتعدد النوى ونمط التوسع المتدرج.

أما النمط الثاني هو نمط التوسع المخطط ويحصل هذا وفقاً لضوابط وآليات المخطط الأساس للبلدية إذ تميزت بلدية المنصور بأنها جزء من المخطط الأساسي لمدينة بغداد. أما النمط الثالث هو نمط التوسع الخطي أو الشريطي ويظهر هذا النوع من التوسع في المواقع التي لا تمتلك إمكانات التوسع إلا في اتجاهات محددة إذ يتخذ شكلاً خطياً يمتد من مركز المدينة إلى الخارج.

الاستنتاج الثالث كجواب للفرضية والمشكلة الثالثة

تتعلق هذه المشكلة بالتوافق بين أنماط التوسع والخصوصية المكانية للبلدية، إذ دفعت الزيادة السكانية الدولة على إنشاء وحدات سكنية جديدة داخل أو قرب المناطق الزراعية وشكلت هذه الظاهرة حالة حرجية في البلدية، وواجهت بلدية المنصور ظاهرة تجزئة الوحدات السكنية إلى وحدات سكنية صغيرة بعد سنة 2003 ولأسباب كثيرة منها تردي الوضع الاقتصادي للأسرة فضلاً عن ارتفاع أسعار العقار نتيجة ضعف الانظمة والقوانين.

المصادر:-

1. فلاح جابر جاسم الغرابي، النمو السكاني وانعكاساته على البناء الاجتماعي دراسة نظرية تحليلية لمشكلات السكان في الوطن العربي، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد 16، العدد 2، 2012، ص 401.
2. وهاب فهد الياسري، التغيرات السكانية وأثرها على توسع الاستعمال السكاني في مدينة النجف من سنة 1977-2008، مجلة البحوث الجغرافية، العدد 11، 2009، ص 233.
3. شهباء احمد علي التميمي، دور الزحف العمراني على استعمالات الأرض الزراعية المحيطة بمدينة بغداد، مجلة الهندسة والتنمية المستدامة، المجلد 18، العدد 6، 2014، ص 22.
4. ميادة فاروق سعيد، استعمالات الارض الحضرية في وحدة بلدية المنصور، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2012، ص 55.
5. صبري فارس الهيتي وصالح فليح حسن، جغرافية المدن، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة بغداد، 2000، ص 252.
6. خالص حسني الاشعب وصباح محمود، مورفولوجية المدينة، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1983، ص 166.
7. شهباء احمد علي التميمي، مصدر سابق، ص 22.

8. صفاقس قاسم هادي، التوسع الحضري على الاراضي الزراعية والمشاكل الناجمة عنه في ناحية الكريعات، مجلة الآداب، العدد 122، 2017، ص484.
9. محمد صالح ربيع، تجزئة الوحدات السكنية في مدينة بغداد (بحث تطبيقي لبلدية الشعب)، مجلة الآداب، العدد 132، 2020، ص200-201.
10. العالم عبد الاله، التوسع العمراني العشوائي واقره على استنزاف العقار دراسة حالة مدينة بوسعادة، رسالة ماجستير، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2016، ص14-15.
11. علي فاعور، افاق التحضر العربي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2004، ص260.
12. عمران بندر مراد، التوسع العمراني غير المخطط وانتشار الاحياء العشوائية في مدينة بغداد، مجلة الطريق للتربية والعلوم الاجتماعية، المجلد7، العدد11، 2020، ص290.
13. المصدر السابق، ص290.
14. عبد الفتاح محمد وهيب، في جغرافية العمران، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص147.
15. فتحي سلمان جدوع عبدالله، التوسع العمراني في بغداد واثره على كفاءة الخدمات المقدمة (دراسة ميدانية)، مجلة البحوث الحالية في العلوم الاجتماعية، العدد11، 2021، ص6.
16. محسن عبد الصاحب المظفر وعمر الهاشمي يوسف، جغرافية المدن، ط1، دار النشر والتوزيع، عمان، 2010، ص219.
17. مقابلة مع السيد حاتم محمد علي ناصر، مواليد 1957، بتاريخ 2022/4/2، وهو من سكنة حي جنيبة.
18. تغريد حامد علي الجميلي، التوسع العمراني لخاصية ابو غريب دراسة تحليلية وتخطيطية في انماط العمران - الخصائص الاجتماعية والاقتصادية، رسالة ماجستير، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، 2005، ص6.
19. James H. Johnson, Suburban Growth: Geographical Processes at the Edge of the Western City, Aberdeen University Press, Aberdeen, Scotland, 1974, P:4-5.
20. صلاح حميد الجناحي، جغرافية الحضر واسس تطبيقها، منشورات جامعة الموصل، 2011، ص346.
21. مقابلة مع السيد علي صاحب عبدالله، مواليد 1963، بتاريخ 2022/4/2، وهو من سكنة حي جنيبة.
22. سمير فليح حسن الميالي ومريم شاكر محمد الخرزجي، التوسع المساحي لمدينة كربلاء، مجلة السبط، المجلد1، العدد12، 2022، ص152.
23. عبد الفتاح محمد وهيب، مصدر سابق، ص155.
24. مصطفى جليل إبراهيم الزبيدي، التغيير في البنية الحضرية للمدينة العربية الاسلامية... مدينة بغداد كنموذج، معهد التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، بدون سنة، ص6.
25. محمد عبد الستار اسماعيل العاني، كفاءة المجمعات السكنية العامودية في مدينة بغداد وسبل تنميتها للمدة (2003-2020)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة العراقية، 2021، ص17.
26. زينب مهدي صالح المشهداني، كفاءة التوزيع المكاني للخدمات الصحية الحكومية في ناحية المنصور - مدينة بغداد، رسالة ماجستير، كلية الاداب، الجامعة العراقية، 2021، ص13.
27. ميادة فاروق سعيد، استعمالات الارض الحضرية في وحدة بلدية المنصور، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2012، ص22.
28. عبد الوهاب حميد رشيد، العراق المعاصر، ط1، دار المدى، دمشق سوريا، 2002، ص98.

29. نزار سورو شمعون ال منو، التباين المكاني لنمو سكان ناحيتي المنصور وبغداد الجديدة (1977-1997)، رسالة ماجستير، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2005، ص30-31.
30. صبري فارس الهيتي وصالح فليح حسن، مصدر سابق، ص341-343.
31. ميادة فاروق سعيد، مصدر سابق، ص22-32.
32. زينب مهدي صالح المشهداني، مصدر سابق، ص15.
33. المادة (23) من قانون التصميم الاساسي لمدينة بغداد رقم 156 لسنة 1971.
34. خالص الاشعب، المدينة العربية، مصدر سابق، ص116.
35. زينب مهدي صالح المشهداني، مصدر سابق، ص15.
36. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات، بيانات غير منشورة، 2010.
37. المصدر السابق، بيانات غير منشورة، 2020.
38. كميلة احمد عبدالستار، ديناميكية النمو الحضري في العراق، القسم المعماري، الجامعة التكنولوجية، مجلة المخطط والتنمية، العدد26، 2012، ص246.
39. يوسف محمد اسامة فادان، التخطيط العمراني وعلاقته بالمخالفات المرورية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2008، ص18.
40. صلاح حميد حبش الجنابي، جغرافية الحضر اسس وتطبيقات، دار الكتب، جامعة الموصل، 1987، ص347.
41. قندوز عبد العزيز محمود، التوسع العمراني لمدينة الجلفة، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد4، العدد9، الجزائر، 2012، ص86.